دور المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

The role of the national reconciliation to realise the political development in Algeria

*ط.د. روابحي رزيقة
جامعة الجزائر 03
razikarouabhi@Yahoo.com

أ.د. قصري فريدة
جامعة الجزائر 03
kesrifarida72@gmail.com

عضو بمخبر البحوث والدراسات السياسية بجامعة الجزائر03

تاريخ الإرسال: 2020/09/16	تاريخ القبول:2022/11/26	تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص :

إن المصالحة الوطنية في الجزائر كانت محطة هامة في تاريخ تسوية الأزمة الوطنية في البلاد وقد تم ذلك من خلال إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، والذي جاء بعد قانون الرحمة لعام 1994 وبعد ذلك الإجراء تقرر إقامة وفاق وطني وفي يوم 15 جويلية 1996 ، و قانون الوئام المدني يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

وبعد ذلك كانت المصالحة الوطنية بوصفها نسقا قيميا قائم على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية باجتثاث جذورها والقضاء على مسبباتها، حيث شملت أبعاد مختلفة تؤسس لفترة ما بعد الأزمة الوطنية، وذلك بإرساء ثقافة جديدة والمتمثلة في ثقافة السلم والمصالحة الوطنية ،و ظهر ذلك جليا من خلال إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية تهدف إلى توسيع المشاركة السياسية خلال العملية الانتخابية و تفعيل التنمية السياسية خلال هذه المرحلة، رغم أن عملية استعادة الأمن الداخلي وتفعيل الدور الخارجي للجزائر كان ضمن أوليات النظام السياسي وذلك لدعم الاستقرار والتي نجح فيها النظام السياسي بفضل التفاف الشعب الجزائري حول هذا المشروع.

الكلمات المفتاحية:دور،المصالحة الوطنية، التنمية السياسية،الإصلاح السياسي.

***المؤلف المرسل:** روابحي رزيقة

Abstract:

The national reconciliation in Algeria was carried out through the adoption of the Charter for Peace and National Reconciliation of 2005، and this procedure after the Mercy Law of 1994 and after that procedure، what are their names after that?

After that، national reconciliation as a value system was based on the idea of a comprehensive solution to the national crisis by eradicating its roots and eliminating its causes، as it included various dimensions that are established for the post-national crisis period، by establishing a new culture represented in the culture of peace and national reconciliation، and this was evident through political reforms.And constitutional amendments aiming at expanding political participation during the electoral process and activating political development during this stage، despite the fact that the process of restoring internal security and activating the external role of Algeria was among the priorities of the political system in order to support stability in which the political system succeeded thanks to the Algerian people around this project.

key words: the Rôle، the national réconciliation، the political développement،the political reforme.

مقدمة:

تشكل المصالحة الوطنية محطة بارزة في تاريخ تسوية الأزمة الوطنية في الجزائر كما أنها لعبت دورا أساسيا في تنشيط وظائف النظام السياسي والتي من أهمها وظيفة التنمية بكل أبعادها، وقد سبق مشروع السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الاستفتاء عليه في 29 سبتمبر 2005 عدة تدابير بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر بدا وتدابير قانون الرحمة سنة 1994 وندوة الوفاق الوطني في سنة 1996في مرحلة الرئيس

الأسبق ليامين زروال ثم قانون الوئام المدني في 16 سبتمبر 2002 في مرحلة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة .

وخلال مرحلة المصالحة الوطنية مثلت البيئة الداخلية للنظام السياسي الجزائري بما فيها من عناصر أمنية، سياسية،ثقافية عاملا هاما في تفعيل عملية التنمية السياسية وذلك بإطلاق إصلاحات سياسية ودستورية متعددة.

ونظرا لأهمية هذه الآلية وانتهاجها من طرف عدة دول لمعالجة أزماتها وتحقيق التنمية السياسية فقد جاءت هذه الورقة البحثية لاستجلاء الغموض أولا حول مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر بمختلف أبعادهاالأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وثانيا مفهوم التنمية السياسية واهم المقاربات النظرة للتنمية السياسية وجوانبها الأساسيةبالإضافة الى توضيح العلاقة بين المفهومين من خلال التجربة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية المنتجة وجملة التعديلات الدستورية التي تم إقرارها خلال هذه الفترة.

أهمية الدراسة:

انتهجت عدة دول ومن بينها الجزائر المصالحة الوطنية لتسوية أزماتها السياسية الداخلية وبعث التنمية السياسية لذا سنبحث من خلال هذه الدراسة في مدى نجاعة آلية المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر من خلال جملة الإصلاحات السياسية والدستوريةالمنتهجة والقيم التي تضمنها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق يثار **التساؤل الرئيسي:**

- **مامدى مساهمة المصالحة الوطنيةفي تحقيق التنمية السياسيةفي الجزائر؟**

ويتفرع عن ذلك تساؤلات فرعية ومنها :

- مامفهوم المصالحة الوطنية في الجزائربعد إقرار مشروع السلم والمصالحة الوطنية؟ وماهي أبعادها؟
- مامفهوم التنمية السياسية؟ وماهي أهمجوانبها في الجزائر؟.
- كيف أثرت سياسة المصالحة الوطنية على تفعيل التنمية السياسية في الجزائر؟.

فرضية الدراسة:

تعد المصالحة الوطنية آلية من آليات تحقيق التنمية السياسية ودعم الاستقرار السياسي في الجزائر من خلال القيم الثقافية التي تبنتهاكالحوار والسلم والعفو وإعادة الإدماج في المجتمع.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية انتهجنا الخطة التالية:

مقدمة.

المحور الأول:مفهوم المصالحة الوطنية وتطورها في الجزائر وأهم أبعادها.

المحور الثاني: مفهوم التنمية السياسية وأهم المقاربات النظرية لها.

المحور الثالث:أثر المصالحة الوطنية على عملية التنمية السياسية في الجزائر.

خاتمة.

المحور الأول: مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر،تطورها وأهم أبعادها

رغم المحاولات لتجاوز الأزمة التي عرفتها الجزائر وإعادة البناء والتنمية، غير أن استجابات النظام السياسي اختلفت من ممارسة القمع الداخلي لكبت المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي ،ليتجه النظام السياسي في الجزائر للأخذ بأشكال معينة من التعددية السياسية والحزبية وتحقيق درجة معينة من الانفتاح السياسي.[1]

1-مفهومالمصالحة الوطنية:

هي وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزماتبين الأشخاصوالأطراف والدول وديا وسلميا،وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنهاالأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقتوالفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل[2].ولقد أقرت الجزائر سياسة المصالحة الوطنية لتسوية الأزمة التي عرفتها البلاد وذلك من خلال إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

2- تطور المصالحة الوطنية في الجزائر:

تعددت المحاولات في الجزائرلتجاوز الأزمة التي عرفتها البلاد وإعادة البناء والتنمية، غير أن استجابات النظام السياسي اختلفت من ممارسة القمع الداخلي لكبت المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي،ليتجه النظام السياسي في الجزائر للأخذ بأشكال معينة من التعددية السياسية والحزبية وتحقيق درجة معينة من الانفتاح السياسي[3].

وسبق ذلك قانون الرحمة و الوفاق الوطني تجلى هذا القانون في قانون التوبة أو مايعرف بقانون الرحمة لعام 1994 والذي يسمح لكثير من حملةالسلاح من العودة إلى

المجتمع،وكان الهدف من قانون الرحمة هو وضع حد للنزيف الدموي دون إشراكالسياسيين الذين يعدون طرفا في الأزمة وبالتالي لم يحقق نتائج مرجوة وبعد ذلك الإجراء تقرر إقامة وفاقوطني وفي يوم 15 جويلية 1996 دعت الرئاسة إلى اللقاءات المتعددة الأطراف ومن جهة أخرىأعلنت جبهة التحرير القطيعة الكاملة مع عقد روما وفي أوت 1996 جرت اللقاءات الثنائية وكان آخرها مع حماس والتحدي، في حين فضلت جبهة القوى الاشتراكية والحركة من إجلالديمقراطية في الجزائر M.D.A الانسحاب منها ثم بعد ذلك أقرقانون الوئام المدني في إطار الغاية الســامية التي ترمي الى استعادة الوئام المدني، ويهدف الى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين فيأعمالإرهابأو تخريب الذينيعبرون عن إرادتهمفي التوقف بكلوعي عن نشاطاتهم الاجرامية،بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموحعلى نهج إعادةالإدماج المدني في المجتمع.

ثم بعد ذلكأتت المصالحة الوطنية في مقدمة إجماع مختلف القوى السياسية في البلاد تلتها أزمة القبائل ثم البحث عن كيفية تحريك القاطرة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية[4]وسيما السياسية في الجزائر لأن المرحلة الحالية تستدعي بناء دولة مؤسسات وإقلاع سياسي واقتصادي مأمول.

وترتكز إستراتيجية المصالحة الوطنية بوصفها نسقا قيميا على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية باجتثاث جذورها والقضاء على مسبباتها، وللمصالحة الوطنية عدةأبعادهي:

أ- البعد الأمني للمصالحة الوطنية:

يتمثل في احتواء الحرب الأهلية التي اندلعت في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي والتي اختزلت المجتمع الجزائري في صراع دام وقد أتت مبادرة السلم والمصالحة الوطنية، التي دعا إليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة بعيداعن المزايدات حول الثوابت الوطنية، والاهتمام أكثر ببناء دولة القانون القادرة على حفظ السلم والأمن في إطار قيم المجتمع الجزائري[5].

ب- البعد السياسي للمصالحة الوطنية:

إضافة إلىمحاولة ترسيخ قيم التصالح والعفو وإعادة بناء فكرة الدولة كقيمة مرجعية لاغنى للمجتمع الجزائري عنها فإن لثقافة السلم والمصالحة الوطنية بعدا آخر يحاول أن يجمع بين وجهات نظر الساسة المختلفة والتي جعلت من المقومات الوطنية عناصر متناقضة.

وقد سعى النظام السياسي الجزائري مابعد انتخاب بوتفليقة إلى ترقية الائتلاف الحكومي الذي طبع مرحلة الأزمة، خاصة بين جبهة التحرير الوطنيوالتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة الوطنية[6]،كما أن مكاسب الوئام المدني والمصالحة الوطنية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الفترة الراهنة تحتاج إلى الاستقرار والاستمرارية مادام الاتجاه صحيحا، أو على الأقل مايعتقده المتحالفون ومايمثلونه من امتداد جماهيري[7].

وفي الجزائررغم المحاولات لتجاوز الأزمة التي عرفتها البلاد وإعادة البناء والتنمية، غير أن استجابات النظام السياسي اختلفت من ممارسة القمع الداخلي لكبت المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي ،ليتجه النظام السياسي في الجزائر للأخذ بأشكال معينة من التعددية السياسية والحزبية وتحقيق درجة معينة من الانفتاح السياسي[8] .

وقد عرفت الجزائر بعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدةمواعيد انتخابية منها الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 ماي 2007 وتندرج في نفس السياق الذي أنتج مجموع العمليات الانتخابية منذ 1999وتميزت بإدخال بعض التعديلات على القانون الانتخابي وقانون البلدية والولاية لتفادي استمرار حالة اختناق المجالس البلدية الولائية كشروط موضوعية لإنجاح الانتخابات.

وقد أفرزت هذه الاستحقاقات عن ائتلاف فائز شكل الحكومة من الناحية القانونية لكنه من الناحية السياسية لا يمثل سوى37%من الناخبين و13%من المسجلين، ومن ثم فإن البرلمان سيعاني من عجز من حيث التمثيل وسيكرس التوجه الذي عرفته الساحة السياسية بعد انتخابات 2002 التشريعية، والتي أفرزت برلمانا بقيادة أحزاب السلطة وتهميشا لقوى المعارضة.

وفي ظل ذلك اقترح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إجراء تعديل دستوري يوم 30 أكتوبر 2008، وتمت مصادقة البرلمان الجزائري عليه في 12 نوفمبر

2008، ومن بين المواد المعدلة والتي حظيت باهتمام كبير من قبل الدارسين والإعلاميين والمجتمع الجزائري باعتبارها كانت تحدد مدة الفترة الرئاسية بخمس سنوات وكانت محددة بعهدتين رئاسيتين فقط، حسب ماجاء في التعديل الدستوري لسنة1996، لكنها أصبحت مفتوحة وفق التعديل الدستوري لسنة 2008[9].

وبفضل هذا التعديل الدستوري تمكن الرئيس الجزائري من الترشح لولاية انتخابية ثالثة في 15 أفريل 2009،وقد برر مناصرو الرئيس هذه الخطوة بضمان استمرارية برنامج الرئيس السياسي الاقتصادي الاجتماعي،ووصفمعارضوه ذلك بغلق الساحة السياسية.

ج-البعد الثقافي والحضاري للمصالحة الوطنية:

ركزت المصالحة الوطنية على التصالح مع الماضي والتاريخ الجزائري والتصالح مع عالمنا المعاصر، وفي هذا الإطار سعت القيادة الجديدة من خلال استراتيجية المصالحة الوطنية إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي كأحد مكونات الهوية الوطنية، وذلك من خلال ترسيمه في الدستور دون إجراء استفتاء شعبي، بل اختار الرئيس دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية عبر البرلمان[10].

ولذا فإن الثقافة المنشودة لفترة مابعد الأزمة الوطنية، والمتمثلة في ثقافة السلم والمصالحة الوطنية الشاملة والتي مفادها تنازل الزعامات لبعضها البعض، وقد عبر عن ذلك رئيس الجمهورية في خطاب ألقاه بفندق الأوراسي بمناسبة ترشحه لعهدة ثانية قائلا: " سوف نعمل جميعا من أجل مجد الإسلام ذلك أننا جميعا مسلمون، وسوف نعمل جميعا من اجل إشعاع الحضارة العربية الإسلامية، التي يعتبر شعبنا أحد صناعها واحد المستفيدين منها، وترقية أمازيغيتنا، وذلك أننا جميعا أمازيغيون ومذ فجر التاريخ "[11].

د- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

تتضمن ثقافة المصالحة الوطنية بعدا اقتصاديا بتوحيد النظرة إلى المؤسسات الاقتصادية وعدم التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام، لدعم النمو وحفاظا على مصلحة المؤسسة ومصلحة العمال، ويجب توفر شرط السلم من أجل تنمية اقتصادية، كما أن دفع الاقتصاد يحقق السلم الاجتماعي، وذلك بالتوازي مع تقوية التضامن في المجتمع وترسيخ قيم العدالة ومحاربة الفساد والفقر من أجل تعزيز التماسك الداخلي ونيل احترام المتعامل الأجنبي الذي يحرص على الشفافية والاستقرار[12]،واستمرت برامج

الدولة للتنمية عبر المخططات الخماسية في مختلف المجالات وذلك برصد مبالغ مالية بملايير الدولارات خلال هذه الفترة.

المحور الثاني:مفهوم التنمية السياسية وأهم المقاربات النظرية .

إن هدف التنمية السياسية، كأحد جوانب الإصلاح السياسي، يرمي إلى ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية وهو ما شكل احد أهداف النظام السياسي في الجزائر بعد إقرار سياسة المصالحة الوطنية .

1-تعريف التنمية السياسية:

تطلق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلةوالتي من خلالها يتمكن النظام السياسي من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعاته وحاجات المواطنين.[13]

كما تعني التنمية السياسية الانتقال من نظام لأخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي وعلى غرار التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم التنمية السياسية وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلا من حقول علم السياسة.

وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من تجذير مايسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن،ولكي يكون ذلك واقعا لابد من القول بأن علما كالسياسة والمنشغلين به، قد طالبوا بأخذ البنية الثقافية والسياسية بعين الاعتبار، عند دراسة أي نظام سياسي[14]،وذلك لأنهم وجدوا أن هناك قصورا في الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية.

2-المقاربات النظريةللتنمية السياسية :

ظهرت الدراسات والأبحاث والنظريات عن التنمية الاقتصادية في وقت أول ثم تبين بأنها ينبغي أن تكون في جميع الميادين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد أن تبين التفاوت الكبير بين الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية في ميدان التنمية الاقتصادية من جهة وفي المجال السياسي من جهة أخرى .

وعلى غرار التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم التنمية السياسية وصارت أبحاث التنمية السياسية ونظرياتها حقلا من حقول علم السياسة ومن بينها نظرية "التحديث"

ونظرية "التنمية السياسية" ونظرية" الثقافة السياسية" ثم في نهاية الثمانيمات تم التركيز على نظريات "التحول الديمقراطي" وبناء الديمقراطية بوجه عام وفي مقدمتها "نظرية الديمقراطية أولا" ونظرية "الاختيار العقلاني"وأسهمت في معرفة الأنظمة السياسية وكشف العديد من نقائصها وعيوبها خاصة في مجال ضرورة العقلنة والرشاد والفاعلية والشفافية والمشاركة والرقابة والحس المدني ومحاربة تركيز السلطة وسوء استعمالها بالنسبة للشعوب ومنها الجزائر التي تنشد تنمية شاملة ترتكز على اقتصاد قوي وإنسان متطور ونظام سياسي صالح ومستقر خالي من الأزمات قوي وشرعي بصلاحه وأدائه.

3-الجوانب الأساسية للتنمية السياسية :

لقدحدد بعض علماء السياسة نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، ويرى لوسيان باي Lucian « Pyeالذي ركز على أعراض« Syndrome » للتنمية إذ حدد أن للتنمية السياسية ثلاثة أعراض "أوجه" متزامنة وهي :

أولا: زيادة قدرات النظام السياسي .

ثانيا: المزيد من التمايز البنائي الوظيفي والتخصص الوظيفي.

ثالثا: تحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي والإداري، وتسعى التنمية السياسية إلى تعديل وتطوير جذري لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة، وبالتالي فجوهر ومضمون التنمية السياسية يكمن في تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة التغيرات[15]،وهناك مشكلات سياسية تواجه العديد من الدول النامية في تنميتها كالإحباط والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي،وسيطرة العسكريين على السلطة[16].

تؤدي ثقافة الحوار دورا مهما في عملية الإصلاح السياسي المنشود فبالحوار الذي هو أصلا قبول ثقافي سياسي بين الأطراف بعضها بعضا، تبنى الثقة بين المواطنينعلى اختلاف انتماءاتهم السياسية أو حتى أصحاب الثقافات الفرعية وبين النظام السياسي ، كما أن ثقافة الحوار التي أنتجتها ثقافة سياسية صالحة تقود وبالضرورة إلى تحسين قدرات المواطن في التعاطي مع الأحداث والتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية كافة، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من قوة النهج الديمقراطي في داخل الدولة[17]، وبثقافة الحوار الجادة يتمكن المواطن مع امتلاك القدرة لتوجيه السلطة

السياسية نحو تبني قواعد المساواة والعدالة،مما يدفع نحو المزيد من المشاركة الفاعلة للمواطن في عملية البناء العام.

المحور الثالث:أثر المصالحة الوطنية في تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

يتبين أثر المصالحة الوطنية في الجزائر في ارساء قيم الحوار والمصالحة إضافة إلى الإصلاحات السياسية المنتهجة والتعديلات الدستورية بهدف تحقيق التنمية السياسية

1- إرساء قيم السلم والحوار والمصالحة:

يدرك المواطن الجزائري أن قيام ثقافة صحيحة مبنية على قيم التسامح والمصالحة ضرورية ،كما أن ذلك لا يعيدنا إلى القول بضرورة طرح مسائل الشفافية والإعلام الناجح اللذين يؤمنان احترام عقلية الفرد، ويمكنانه من ترسيخ مفهوم المصداقية الذي يشكل بدوره ثقافة سياسية واعية تؤهله ليساهم ويشارك الدولة بشكل جدي وفاعل في معالجة كل القضايا التي تمس حياته، فالمواطن وان كان مرغما بالفعل على المشاركة النشطة، فإنه لا يسهم بحال في التأثير في عملية صنع القرار.[18]

إن قيام الثقافة التي تكون محاطة بوجود نظام قانوني له طبيعة العدالة والتجرد، سيفضي بصورة أكيدة إلى قيام نظام سياسي في ظل مناخ من المشاركة العامة في العملية السياسية، حيث يتم إعادة بناء هيكلة المؤسسات حتى تتمكن من الوصول إلى تكامل حقيقي بين الأداء الوظيفي والفاعلية الانجازية بما يعود على المواطن بالخير[19].

ويقوم النظام الديمقراطي على أساس واحد هو الرضا الشعبي عن النظام السياسي، ويتأتى ذلك عندما يعطى الفرد حقوقه ، ثم يأتي حق السياسيين والقادة في التنافس لتحقيق ذلك ضمن تبادلية تكاملية تقوم على سلامة تداول السلطة في ظل سلم مدني ويتم ذلك في ظل أنظمة انتخابية صادقة ونزيهة،[20]وفي ظل قيام ثقة متبادلة بين النظام السياسي وبين العناصر الأساسية المكونة لمجموع المواطنين وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وماتخلقه المؤسسات من ديمقراطية في المجتمعات[21].

2- الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية:

بعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،ولإثبات الإرادة السياسية للنظام الجزائري في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقد أطلق رئيس الجمهورية السابق مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية والهيئات الوطنية في سنة 2011 من أجل

الإصلاحات بتنصيب هيئة وطنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ،وقد أتى ذلك بعد اندلاع عدة انتفاضات في دول عربية منها تونس، ليبيا، مصر، اليمن، سوريا والبحرين للمطالبة بإسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول، كما أن الجزائر عرفت احتجاجات مطلبية في جانفي 2011.

كما تم ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وقد طبق ذلك في الانتخابات التشريعية في17 ماي 2012 والانتخابات المحلية في30 نوفمبرمن نفس السنة، بزيادة حصة التمثيل في المجالس الشعبية البلدية والولائية والوطنية بالنسبة للمرأة، واستحداث منصب الوزير الأول ليعوض رئيس الحكومة لكنه مستمر في مهمة الإشراف على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية[22]،الذي تعزز موقعه بإضافة صلاحيات تشريعية وتنفيذية جديدة بلغت 12 صلاحية دستورية.

ورغم هذه الإجراءاتفإن الممارسة السياسية في الجزائروفي ظل التحول السياسي الذي عرفته البلاد ، بالإضافة إلى عدم حصول توافق حقيقي بين جميع القوى السياسية في المجتمع، وإعطاء الأولوية لاستعادة الأمن ودعم القطاع الاقتصادي ما أثر على حصول التنمية والإصلاح في المجال السياسي، و يرجع بعض الدارسين السبب لإحياء السلطة لأسلوبالإقصاء والتضييق ، وكذا تحيز القضاء وعدم استقلاليته عن السلطة وقلة الشفافية في الحصول على المعلومات .

كما تعتمد السلطة السياسية في الجزائر حاليا على التعبئة والتجنيد السياسي بديلا فعليا عن المشاركة السياسية، وفي ظل وجود التحالف الحزبي المعروف بالتحالف الرئاسي الموالي لـ "بوتفليقة" والذي يحوز الأغلبية البرلمانية جعل المؤسسة التشريعية خاضعة تماما لإرادة الرئيس[23]

وفي الأخير يتبين بأن تأثير سياسة المصالحة الوطنية على تحقيق التنمية السياسية في الجزائر كان من خلال إطلاق عدة مشاريع إصلاحية من قبل السلطة السياسية وإرساء قيم السلم والمصالحة الوطنية بدل قيم العنف والاستئصال إضافة إلى تعديلين دستوريين في نوفمبر 2008 وفيفري 2016 لترقية الحقوق السياسية وإرساء التداول السلمي على السلطة بتحديد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط غير أن رهانات المرحلة ومقتضياتها تتطلب تضافر جهود الجميع لتحقيق مشروع وطني توافقي وجامع لكل القوى والأطياف السياسية على اختلافها في الجزائر.

الخاتمة :

نخلص مما سبق إلى أهمية آلية المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية السياسية والإصلاح السياسي حيث وبعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بهدف استعادة السلم والمصالحة الوطنية فقد شكل ذلك أولوية لدى النظام السياسي في الجزائر منذ حلول الألفية الثالثة، لبعث التنمية السياسية كأحد أهم جوانب الإصلاح السياسي ولدعم الاستقرار السياسي بمختلف أبعاده في البلاد حيث نجح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بفضل التفاف الشعب الجزائري حول هذا المشروع ،و حلت ثقافة السلم والمصالحة الوطنية محل ثقافة الاستئصال والعنف التي كانت سائدة قبل هذه المرحلة.

قد مثلت عملية التنمية السياسية محورا هاما للنظام السياسي الجزائري، ما أدى بالسلطة الحاكمة لإطلاق مشاريع إصلاحية سيما بعد اندلاع ماسمي بثورات الربيع العربي، ما ينم عن وجود إرادة سياسية في الإصلاح السياسي لكن ذلك يتطلب قناعة مشتركة لدى الجميع في الإصلاح والرشادة.

غيرأن رهانات المرحلة ومقتضياتها تتطلب تضافر جهود الجميع لمواصلة مسار الإصلاحات وترقية المصالحة الوطنية لتشمل مختلف الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق مشروع وطني توافقي وجامع لكل القوى والأطياف السياسية على اختلافها في الجزائر.

الهوامش :

[1] عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، 2010، ص 132.

[2]محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،جامعة الجزائر،2008، ص225.

[3]عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص132.

[4]اسماعيل طلاي، إجماع على لم الشمل واختلاف حول العفو الشامل: قراءة في برنامج المترشحين لرئاسة الجزائرعلى موقع الانترنت: /www.aljazera .net /nr

[5]نشوان الحمو، مع اقتراب موعد الانتخابات ... المجتمع الجزائري ...في حالة ترقب"، أسرار الشرق الأوسط، العدد 92، نيسان2004، ص15.

[6]فاروق ابو سراج الذهب، "هل تحقق حلم الشيخ محفوظ نحناح في بناء الجماعة الوطنية ؟"، النبا، العدد 376، بتاريخ 01 مارس 2004، ص13.

[7]عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر:حصيلةوافاق،الجزائر:الفاديزاتي، 2004، ص127.

8 عبد الرزاق سويقات، مرجع سابق، ص132.

[9]محمد الصالح طهاري ،التناول الإعلامي للقضايا السياسية في الجزائر التعديلات الدستورية لعامي 1996-2008من خلال الصحافة الجزائرية (نموذجا) دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الجزائر2008-2009، ص36.

[10]محمد بوضياف، مرجع سابق، ص ص 130-132.

[11]السيد عبد العزيز بوتفليقة، خطاب إعلان الترشح لعهدة ثانية، الجزائر(فندق الأوراسي): الأحد 01 محرم1425ه، الموافق لـ22 فيفري 2004.

[12] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 133.

[13] المرجع نفسه ، ص ص 51-52.

[14]أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي ،الإصلاح السياسي والحكم الراشد،عمان ،الأردن :دار الجامد للنشروالتوزيع 1433-2012، ص ص 14-15.

[15]كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار بن خلدون، بيروت، 1980، ص14.

[16]لورانس غراهام وآخرون، ترجمة: عبدالله بن فهد عبد الله اللحيدان، السياسة والحكومة، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2000، ص307.

[17]محمد المقداد" النظام السياسي العربي: الواقع والإصلاحات المطلوبة"، في شملان العيسى وأمين مشاقبة(محرران ومراجعان)، الإصلاحات السياسية في العالم العربي،الكويت: جامعة الكويت، العدد الأول، 2005، ص ص 24-25.

[18]عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي ،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2002، ص95.

[19]قاسم أنيس،النظام السياسي العربي والديمقراطية، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2000، ص78.

[20]Amartyasen,"Democracy as a Universal Value" ،In،larry Diamond and Marcf. Pllater ,ed The Global divergence of Democracies , The johns Hopkins University press Baltimore , 2001,p11.

[21]lijphart and Arend ,Patterns of Democracy, Yale University press ,Nehaven and London, 1999, p143.

[22]محمد بوضياف، مرجع سابق، ص57.

[23]زكرياء بوروني،النخبة السياسية إشكالية الانتقال الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر،(رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، فرع الرشادة والديمقراطية ، جامعة منتوري،قسنطينة ، 2009-2010 ، ص171.